

المشهد السوري: وقفه سريعة مع المصاعب

د. أكرم شلugin*

ويسيط دوراً حاسماً في إلغاء الكثير من الخطوط الحمراء لدى أطراف أخرى في المعارضة وسيمهد لاصطفافات لن تخدم في نهاية المطاف لا المعارضة ولا البلد لا مرحلياً ولا استراتيجياً.

بسرعة ليطرح خدام نفسه بين عشية وضحاها على أنه المؤهل لقيادة المعارضة وأنه القادر على إسقاط نظام بشار الأسد. ليس المقصود هنا التشهير بخدمات ولكن هذه الوقفة الخاطفة هي فقط للقول بأن السيد البیانوی، والذي هو أحد أقطاب إعلان دمشق، أخطأ في التحالف وإقامة ما يسمى بجبهة الخالص مع السيد خدام، فالأخير لا يتصف بشروط المعارضة التي لها أسس واضحة ولا يتمتع بالقوة التي يجب أن تدفع بالسيد البیانوی إلى التحالف معه، خدام خارج السلطة هو ليس أكثر من فرد، فرد لم يأت إلى صفوف المعارضة بل يسعى لجلب المعارضة إلى صفة وآفة وطموحاته... وقد نجح في استقطاب البیانوی والبعض من المتعاطفين مع الأخير حين أوهنهم أنه يمتلك خيوط تفكك النظام بينما هو يعتمد، في حقيقة الأمر، على ما ستأول إليه نتائج التحقيق الدولي في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق وما قد يأتي منها على النظام السوري. من ناحية ثانية، يتضح أن السيد البیانوی ليس له من يستشير في داخل سوريا ليقول له ماذَا يعني اسم خدام بالنسبة للشعب السوري وماذا كان خدام في آلية النظام السوري وإلا كان أحجم عن مثل هذا التحالف، أما نتائج هذه العلاقة على المدى البعيد فستظهر أنها أرجعت المعارضة إلى الوراء، وهذا بدأ يتضح في التململ ضمن حركة الأخوان وفي الانسلاخ الجماعي ضمن المجلس الوطني السوري بحسب المشاركة في التحالف المذكور. وبالتالي ستظهر خلافات قادمة ضمن إعلان دمشق فيما لو اكتفى خيراً بـ«إعلان دمشق» وبالتالي ستظهر خلافات قادمة ضمن إعلان دمشق ولا علاقة لإعلان دمشق بالسيد خدام لأن موقفه هذا سيعتبر مبطناً ولن يقنع أحداً، حيث هناك من ينتظر قراراً حاسماً يخير الأخوان بين الإعلان أو التحالف مع خدام، أو قراراً يخرج تنظيم الاخوان من إعلان دمشق لإثبات مصداقية الإعلان، وإلا فسنفهم بأن هناك تفاهمات وراء الكواليس بين من صالحوا إعلان دمشق على تبرته خدام لأسباب يصعب فهمها. وهناك من يعتبر أنه ليس من حق أحد أن يعطي صك البراءة لأحد وإذا أجازت المعارضة لنفسها الاستثناء بهذا الخصوص فيجب عليهم أن لا تكون انتقائية في استثنائها وإلا فهذا مشروع ضيق الأفق

سمي بـ«ربيع دمشق» فهو من نحت مصطلح «الجزيرة» و«الأفغنة» حين طالبت المنتديات بإطلاق الحريات العامة. فقط متعدد قلب الصورة عقباً على رأس يريد أن يصور أن خدام انفصل عن النظام السوري بملء إرادته لأن الواقع يشير إلى أن ترتيبات توزيع المناصب والقوة التي تُلقى بها مؤتمر البُعث القطري في حيزران (يونيو) الماضي هي التي جعلت من خدام خارج النظام. ويغالط من يقول إن خدام انفصل عن النظام وانحاز إلى صفوف الشعب، فالفارق كبير جداً بين من يصرح إعلامياً بأنه انحاز إلى صفوف الشعب وبين من ينحاز حقاً إلى صفوف الشعب ويضع جميع ما تحت يديه من إمكانيات مادية على الأقل في خدمة هذا الشعب الذي تتكشّن نسبة ما منه في القمامات لتعاش كما وصف السيد خدام نفسه، كما أن حب الانتقام الشخصي وباستخدام من يمكن أن يغير به لا يمكن أن يصنف على أنه انحياز إلى الشعب. من ناحية ثانية، لا بد لنا من أن نتأمل سريعاً أن السيد خدام تكلم في الأشهر الأولى لخروجه من سوريا عن أنه ودع «الرئيس بشار» الأسد بشكل عادي وخرج إلى فرنسا ليكتب مذكراته بهذه و بعد أشهر لا يعرف ما دار أثناءها مع خدام إلا خدام نفسه... أعطى المقابلة الأولى لقناة «العربية» التي وضحت أشياء كثيرة منها أنه لا يختلف مع النظام بسبب ممارسة النظام القمعية والاستبدادية في سوريا بل يختلف مع بشار الأسد لأن الأخير رفض النصيحة التي يريد خدام بموجتها أن يحميه ويحمي نظامه (وهذا واضح في كلمات خدام الحرافية حين يقول «قلت له (أي لبشار) أنا بي أحبيك» أي يحمي بشار) تكشف لنا غزالة»، وأنها أبداً أحببيك» أي يحمي بشار) تكشف لنا أن نصدق أن من يقول وببساطة وملء إرادته وحريته أمام العالم أنه يريد أن يحمي رأس النظام أنه أصبح المعارض الأول للنظام الذي يريد حمايته؟ أو أن يمكن أن نتفق بجدوى العمل معه، تاهيك عن تصفيته على رأس المعارضة؟ وخدماتي يقطع أيديولوجياً مع النظام الحاكم في دمشق وهذا يتضح في مجله كلامه عن البعث وعن حافظ الأسد ويرفض الافتراق عن ماضيه حين يتكلم ليس فقط عن البعض بل أيضاً حين يرى أن السياسة الخارجية في عهد حافظ الأسد كانت ناجحة. هكذا بدأ خطاب السيد خدام في المعارضة وتَنَامَيْ هذا الخطاب بشكل أو بأخر من قبل آلة النظام القمعية لقتل ما

بغية الخروج من هذا الحال الذي تغيب فيه المعارضة عن إبراز نفسها كرقم يُستقطب الشعب السوري وبموازاة ذلك يُعرف نفسه إلى العالم ليميزه الأخير ويعرف به، نجد أنه من الضوري استعراض القوة والضعف، فحينما يضعف النظام... كما هو الحال الآن... لا تتنامي إمكانيات المعارضة بل تتبقى على ديمومة ضعفها. وكما أن لهذا الحال أسباباً تجعله يتبلور في ما هو عليه فإن له، بنفس الوقت، انعكاسات تمتد أبعد من مجرد توصيف الواقع؛ إذ تدور المعارضة في دوامة ضعفها ولا تستطيع التفاعل مع الحاضر ولا تُعد لتكون جزءاً أساسياً في رسم المستقبل فإنه من الواضح أن صناع القرار في العالم ما زالوا يترددون في اتخاذ القرارات التي من شأنها الإلگاہ على النظام السوري لأن الأخير قد يكون بنظر العالم «أهون الشرور» (less evil) مقارنة بعدم توفر البديل الذي يطرح نفسه على أنه الخيار الديمقراطي الذي يطمئن صناع القرار على المستوى الكوني إلى جانب طمانة شعبه، فالسيناريو الذي ربما يُخيف العالم، مثلاً يرعى الشعب السوري، هو غياب البديل الديمقراطي الذي يمكن أن يحل محل النظام السوري، الأمر الذي قد يسمح... وفقاً لكل المعطيات، يتمشك الأمر أكثر حين يذهب الأخوان المسلمين، في الحالات وقوى غير مرغوبة لتجتمع بعضها في أحد الأطراف الأساسية في إعلان دمشق، إلى التحالف مع السيد عبد الحليم خدام، فالتحالف من هذا النوع لا يمكن أن يمر بدون تفحص أو على الأقل دراسة آثاره على العمل الوطني. ونقول إن الأمر يحتاج لتفحص لأن السيد خدام لم يكن عضواً عادياً أو فخرياً في النظام السوري بل كان، حتى قبل أشهر فقط، أحد أباطره ليس فقط على المستوى التنظيري بل على المستوى الفعلي أيضاً، ولا يمكن لأحد تجاهل أحداث باقية في ذاكرة التاريخ حدثت ولم يكن خدام بعيداً عنها فحتى قصير الذاكرة لا يعقل أن يتجاهل أن أول جامع قُصف في مدينة حماه وكان المصلون بداخله حصل عندما كان السيد خدام محافظاً لحماه، وإن تناستنا مسار خدام وفعاليته على مدى عقود في النظام السوري فإنه استعراض تاريخه في السنوات الخمس الأخيرة مع السلطة يجعل اسمه مقترناً بعبارات وبمفردات أطلقها خدام نفسه واستُخدِمت بشكل أو بأخر من قبل آلة النظام القمعية لقتل ما غالباً ما فيل أن ضعفعارضه في سوريا هو ارتهان علاقة تناسب عكسياً مع قوة النظام الحاكم، فضعف المعارضة السورية تقابله قوة النظام. لكن، خلافاً لكل المعايير والأسس والمفاهيم وما قد يكون فيه منطقة، تبدو هذه العلاقة غير تناوبية من حيث توزع القوة والضعف، فحينما يضعف النظام... كما هو الحال الآن... لا تتنامي إمكانيات المعارضة بل

فلسطينية مهزومة لم تقبل بتغيير نفسها على

أساس أن الشعب رفضها، بل تريد تغيير هذا الشعب نفسه عبر سحقه وإرغامه على قبولها كما هي، وعدم التجرؤ بالاستقبال على مسألة رموز فاسدة دموية من بينها. كما أنه التواطؤ الغربي ونفاقه عندما تأتي «عقيدة الديموقراطية» التي يبشارون بها بغير من يشتهون. أما الخذلان العربي والإسلامي فليس بجديد، فهو دين المهزومين والعلماء.. ولن يتغير في الأفق القريب. نعم عجز الميزانية، ليس مسؤولية حكومة اليوم، بل هي مسؤولية لصوص الأمس.. وطوابير الموظفين من فتح، والذين يعمل أغلبهم بوظيفة «بلا وظيفة» هم مسؤولية الفساد والمحسوبية من حكومات فتح نفسها السابقة. والضاحية ليست حماس، بل كل الشعب، والقضية. الضحايا هم أمثال الطفلة هديل ربيع الغبن، ذات الشهانة أعوام والتي قصفت قذيفة صهيونية حاقدة زهرة حياتها من بين أفراد أسرتها في منزلهم، وجرحت أشقاءها الأطفال الآخرين وأمهem الحامل.

إنها دماء الأطفال والنساء والأبراء الذين لا ذنب لهم إلا أنهم فلسطينيون مسالكون.. إنه قوت شعب مضطهد.. وإن التاريخ لن يلعن المحتلين ومن وراءهم فحسب، بل إنه سيشمل بعلنته أولئك المتواطئين و«سقط المتع» في صفوف هذا الشعب.

مسؤولية تعطل ما يسمى «العملية السلمية» للحكومة الفلسطينية الجديدة.. يطالبون حماس بالاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، وكأن إسرائيل اعترفت بهم شريكاً. وأقصد بوضوح فتح.. وهم الذين قدموا لإسرائيل كل شيء، فكان مصير رئيسهم ورمزهم الموت مسروقاً، وأما رئيسهم الثاني فلا يحظى إلا بعبارات التقرير باعتداله، مع انتقاده منه لتبرير إهمالهم إياها، بأنه ضعيف.

لو كانت فتح وقيادتها ت يريد فعلاً صالح الشعب وصالح القضية، لقوت موقف الشعب التفاوضي عبر الوقائع الجديدة على الأرض.

لو كانت فتح تفك فعلاً خارج حسابات الانتقام من الشعب لما كانت بترت العداون الصهيوني عليه، بذرية وجود حماس بالسلطة، وذلك على الرغم من أن فتح هي أفضضل من يعلم أن العداون ليس له من سبب إلا كونه إيديولوجياً صهيونية. هم أكثر من يعرف ذلك. لقد قدموا لإسرائيل كل شيء وكانت النتيجة أن إسرائيل أخذت منهم كل شيء وطالبتهم بال المزيد.

لا يليست لأن حماس أصبحت حكومة منزوعة الكثير من الصالحيات، ومقصورة الجنحان، لكنها تقاتل على "البقاء" فقط.

الشرعية، قتلت إسرائيل العشرات منذ توليه الرئاسة. ولم يشفع له ولا للشعب الفلسطيني أن ثمة هدنة فلسطينية التزمت بها الفصائل الفلسطينية المسلحة منذ ما يقرب على عام ونصف. أما القدس، فحدث ولا حرج، فعمليات تهويدها وتدينها استمرت في ظل الرئيس «العقل» حتى قبل الانتخابات التشريعية. بعبارة أخرى، فلسطين كانت ولا تزال تضيع وتقتضم، في ظل عرفات وتحت سمع وبصر عباس، والدم الفلسطيني يبقى شلالاً متداخلاً تحت سلطتهم، وضنك وكبد الفلسطيني المسالم كان هو الحال في ظلهما، وبقي إلى الآن، ولكن «المعربدين»، لا يتورعون عن الإفك بأن هذا ثمن تصويت الشعب الحر والتزيه.

وليت أولئك «المعربدون» يقفون عند هذه الحدود. كلامهم لا يتورعون حتى عن لعب دور المبعض في الجسد الفلسطيني، ومستقبل القضية. فتراهم من ناحية يلتقطون على خيار الشعب الديمقراطي، ويساهمون في توسيع الأجزاء الأمنية، ولا يتورعون عن سفك الدم الفلسطيني، وفوق هذا ذاك، تجدهم يستدعون الضغوط الإسرائيلية والإقليمية والدولية على الشعب الفلسطيني وحكومته، انتقاماً من هذا

العودة إلى مفاصل القرار - والتي لا زالت تسيطر عليها بالمناسبة - لا يرضي شعبي ولكن عبر بوا سحق هذا الشعب، لأنه تجرأ على أن يقول للظاهر ظالم.

هذه القوى الفلسطينية «المعربدة» تقول للشعب الفلسطيني إن ما تحياه اليوم من ضنك وكبد هو إلا نتيجة طبيعية لقرارك الديمقرطي الحب بانتخاب حماس، وإقصائنا لفسادنا. وينسى أولئك «المعربدون» أنهم في ظل قيادتهم التفرقة والفالسدة، كما وصفها الرئيس الأمريكي نفس جورج بوش، ضاعت أحلام الدولة الفلسطينية العتيدة في كامل تراخي الضفة الغربية وقط غزة. ينسى أولئك أنه في ظل رئاسة الرئيس المقبول «غربياً وإسرائيلياً»، بدأت خطوة عزل غرب الأردن عن الضفة الغربية. ينسى أولئك أنه وحده قبل الانتخابات، وحتى بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، المغضوب عليه إسرائيلياً وغربية وللأسف من بعض الأطراف العربية، كـ الخطاب الإسرائيلي في ظل حكومة شارون يصر على أنه لا يوجد شريك في الجانب الفلسطيني يعني أبو مازن كان مجرد ذيكور «معتدل» ومقبول غربياً وإسرائيلياً، ولكنه بلا دور ولا قيمة للتفاوض مع إسرائيل، ولتخريح اللعبة قالوا إن

الجغرافي، وأغلقت المعابر، وزادت عمل العدوان، وترافق ذلك كله، مع توسيع دولي لغ بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، أ عن الشعب الفلسطيني، بحججة أن الحكومة الجديدة المنتخبة لا زالت ترفض الاعتراف إسرائيل في الوجود، وترفض التخلص عن الكوسيلة في سياق المقاومة ضد الاحتلال، وضنك وكبد الفلسطينيين يقف عند هذا الحد حيث تقوم أطراف عربية أخرى بعزل حكومة رفضها التجاوب مع المطالب الدو وتمارس الضغوط على حكومتهم المنتخبة لله طريق تنازلات استنفذ دوره، لأنه ببساطة لم هناك ما يمكن التنازل عنه، فقد تكتلت الحكوم الفلسطينية السابقة وبدعم من بعض الأطارات العربية بتعرية القضية من كل شيء حتى ورقة التوت التي تستر العورات، ومع يطاليون بالزديد، ويبدو أن المزيد المطلوب من الحكومة الجديدة هو الجلد، ما دامت ورقة النفسها سلماً هاقادرة الأمس، وفوق هذا ويعاني الفلسطينيون من «عربدة» بعض الفلسطينية المحسوبة عليهم، والتي خسنت انتخابات جراء سنّ طولية من الفس والمحسوبيات والشللية والدماء، ورغم أن

■ حمام دم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. هذا أقل ما يمكن به وصف الأوضاع هناك منذ مطلع الشهر الجاري. فمنذ الأول من هذا الشهر، وإلى حدود الحادي عشر منه، سقط ما لا يقل عن 25 شهيداً فلسطينياً، بينهم أطفال ونساء ومدنيون أبرياء، جراء آلة الدمار الصهيونية، والتي تحركها وتتفق خلفها عقلية ونفسية لا تقل وحشية ولؤماً عن آلات الدمار هذه.

ليس هذا فحسب، بل باشرت إسرائيل في منع دخول الأدوية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقطع الوقود عن الفلسطينيين بحججة أنه لم يسدوا مبلغ 23 مليون دولار للشركة الإسرائيلية المزودة، وذلك على الرغم من أن إسرائيل تصادر كل شهر الآن ما قيمته 50 مليون دولار قيمة مستحقات السلطة الضريبية. كما فرضت إسرائيل حدوداً «دولية» جديدة عند معبر قلنديا، مستكملة بذلك عزل القدس عن الضفة الغربية، وصادرت وهودت غور الأردن، والذي يمثل 30% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، ولازال

الوطنية الاقتصادية في ظل العولمة

دیس، الکاؤنٹری

للتنمية وفي التحكم في مسلسل الاندماج الخارجي.

كما أن التقييم الحالي دور الشبكات المقاولاتية
الكبرى بين ان العولمة ليست نقضاً للوطنية
الاقتصادية، وبالتالي لا يمكنها أن تؤثر بالضرورة
بصفة مجردة ومطلقة سلباً على المسار التنموي
للبلدان التي تستوطن فيها هذه الشبكات المقاولاتية
عبر الوطنية.

فتجربة عدة دول أوروبية وأسيوية والولايات المتحدة وبعض دول الشرق الأوسط التي عاشت خلال الأشهر الأخيرة نقاشاً وطنياً ساخناً حول هذه الظاهرة تبرز مدى صحة هذه الفرضية.

فتقييم بعض هذه التجارب كما يستنبط من الدراسة التي أعدت في هذا الباب (أنظر لوموند، عدد 14 مارس/مارس 2006) يوحى بثلاث

خلاصات رئيسية:

1- إن العولمة لا تمحى حتميا جنسية المقاولات، بل تخلق مناخاً منتجاً جديداً تساهم من خلاله المقاولات الأجنبية في تقوية الأسس الداخلية للاقتصادات الوطنية، وذلك عبر تقويتها لحجم الاستثمار، وأثار هذا الاستثمار على إحداث فرص للشغل، على التحديث التكنولوجي وعصرنة أساليب التدبير وكذا على المساهمة في الحد من عجز التجارة الخارجية.

2- مهما بلغ افتتاح اقتصادي وطني معين على
الخارج ومهما وصلت جاذبيته للاستثمارات
الخارجية المباشرة، وقدرته على استقطاب
الشبكات المقاولاتية الكبرى العالمية، فإن وطنية
المقاولات التي اختارت هذا الاقتصاد كمجال
للاستيطان تقاس أولاً وقبل كل شيء بمدى ذكاء
حامتها وبنوع تسييرها وإرادتها في ترسیخ
مسؤولياتها الاجتماعية إزاء العاملين بها وفي
الحال الرابع، الذي تتطوّر، داخله.

هل حل السلطة الفلسطينية خروج من المأزق؟

* فوزی قاسم

مستوى القيادة وفشلها في بناء مؤسسات وطنية وإنزيح الأسرار عن اتفاقيات أوسلو ومساوىً تطبيقاتها العملية، إلا أن المرحلة الحالية أوصلت القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود، ولم يعد للسلطة من حول أو قوة تبرر به وجودها. حتى أن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في تموز (يوليو) 2004 لم يعط السلطة الطاقة لتحرير هذا الجسم المترهل الذي نخره الفساد.

وبرغم اتفاقي مع الأخ الدكتور فايز رشيد في النتيجة التي توصل إليها من أن حل السلطة سوف يعيد الصراع إلى المربع الأول إلا أنه يساورني الشك حول اقتراح حل السلطة الفلسطينية في هذا الوقت بالذات. وسبب شكوكي هوحماس الذي تناقض فيه بعض القيادات ضرورة حل السلطة وهم من الذين يتحملون نشر الفساد وتبريره. وأخشى أن ما تقدسه هذه القيادات هو الهروب من المسائلة والمحاسبة والتصریح بـ«من أين لك هذا؟». وربما يكون حل السلطة - في تقدير هذه القيادات - هو أسهل الطرق وأقصرها لدفن ملف الفساد، وعفا الله عما مضى.

إن هذه المخاوف تزداد وتكبر بعد أن شاهدنا ممارسات البعض في وضع العصي في عجلات الحكومة الجديدة. إن هذه الممارسات هي افتئات على خيار الشعب الفلسطيني داخل الأرضي المحتلة، سواء رغبنا في ذلك الخيار أم عارضنا. ويقتضي الواجب الوطني احترام هذا الخيار لوضع السابقة الحميدة في تداول السلطة (على رغم محدودية هذا التداول)، إلا أن الدلائل تشير إلى أن أحد أهم أعداء الحكومة الجديدة هم طبقة الفساد الذين يخشون أن يتواتر الأمر للحكومة وهي التي جاءت على حchan محاربة الفساد.

ومع أن رحيل السلطة أصبح مطلباً يتنامي، إلا أنه يجب التريث إلى أن تتم محاسبة طبقة الفساد التي أوقعت الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتحت مديونية كبيرة تتجاوز المليوني دولار.

■ كتب الأخ الدكتور فايز رشيد مقالاً جريئاً على جزءين في «القدس العربي» (31/4/2006-1/5/2006) يعنوان «من أجل الخروج من المأزق لا بد من حل السلطة الفلسطينية». وقد طرحت فكرة حل السلطة مؤخراً على استحياء في أواسط قيادات حركة فتح، كما تناول الفكرة بعض الكتاب المهتمين بالشأن الفلسطيني.

لا شك أن أكبر مصيبة حلت بالفلسطينيين، أرضاً وشعباً وقضية، هي ما يسمى باتفاقات أوسلو. وإذا جربنا مقاربة بين هذه الاتفاقيات وما سببها من وثائق تتعلق بالقضية الفلسطينية وجدنا الفروقات الجمة التي لحقت بالفلسطينيين إن إعلان بلفور، على سخافته، قد أورده بذاته وأوضحاً بالنسبة للفلسطينيين من أن قيام وطن قومي يهودي سوف لن يمس حقوقهم الدينية والدينية. وجاء صك الانتداب، على سيادة الاستعمار، أفضل للفلسطينيين من تفاقيات أوسلو، ذلك أنه نص على العهد المقدسة لاستقلال للأقطار الواقعة تحت الانتداب، كما نص على عدم جواز التمييز العنصري على أساس الأصل والدين مما يقوّض أسس المشروع الاستيطاني اليهودي. ثم جاءت توصية هيئة الأمم المتحدة في العام 1947 بتقسيم فلسطين. وهي توصية، برغم عدم مشروعيتها ولوقاحتها، إلا أنها أقرت حق الفلسطينيين في إقامة دولة في جزء من فلسطين، وحددت معالم تلك الدولة في خرائط مفصلة الحق بالمشروع. وجاء القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في العام 1967 في سياق هزيمة عربية كاسحة، إلا أنه يم يفقر على مسائل أساسية مثل قضية اللاجئين وعدم جواز اكتساب الأرض بالقوة. في كل هذه الوثائق الأساسية، التي ربما تكون أهم المحطات في سار القضية الفلسطينية، وبرغم سوءتها والظروف السيئة التي صدرت فيها وغياب العنصر الفلسطيني المؤثر فيها، ظلّ الفلسطينيين فيها بعض الحقوق محدودة والواضحة وإن كانت منقوصة.

أما اتفاقيات أوسلو، وهي التي فاوضها ووقعها